

وهذا الفرق غير محتمل هو الصواب بل لو وجد في صورة
 الكواذب ايضا وموجب ان لا يحصل فيه صور
 الكواذب والا لا يكون صور الكواذب اذ لا يلزم
 كون الكواذب المفروضة مطابقة للواقع لوجودها
 صواب في نفس الامر والمطابق للواقع لا يكون كاذبا
 وموضوعات المفروض واذا تحقق السامية بينهما
 في القول بالاول يمنع القول بالثاني والى هذا يتقدم
 اي على تقدير ان يكون الحصول في العقل الفعالي اجزا
 في نفس الامر وصف الاحكام اثبتت فيه بالصدق
 والمطابقة لتفصيل الامور وكذا وصف العلم السالط عليه
 ولو بالذات كعلم الواجب وسائر العقول لا تمتنع
 مطابقة الشيء للواقع بل لا يتحقق له بعد وكذا وصف العلم بالسنة
 لا تمتنع حصوله في العقل عندهم والى ذلك ان
 عن الاول بان فرض انه النفس في تلك جهة اثر العقل
 الفعالي فما من حاجة بين اثبات انما انفس
 التي تفرق من مجرد الوجود على الفرق المذكور المذكور
 وانزيا بين ما تقر عندهم من كون الحصول الفعالي

وجود في نفس الامر لانهم صرحوا بان انما انفس العقل
 الفعالي عليها تفق وعن الطوبى فيما تعظم الالهيتم
 الا ان يقال ما يتسلكوا به في اثبات انما انفس العقل
 من الفرق المذكور من الذهول والانبيا لا يسا على
 كونها العقل الفعالي انما دلالة على انفسها فخراته
 من جنس الجبروت اعلم ان كونه العقل الفعالي وغيره
 من العقول فالقول بان ذلك لا يوجد هو العقل الفعالي
 بطريق الاحتياط لا نسب لما بطريق الاحتياط
 البرهان فان ما سألنا في ذلك القول فله
 حصول صور الاحكام الكاذبة في العقل الفعالي على
 تقدير كون الحصول فيه وجها نفسيا لا ينافي كونها
 كاذبة لان معنى كذبها عدم تحقق مطابقتها للواقع
 وهو متعلقها من وقوع النسبة الحكمية والوقوعها
 وحصول حصولها في غير حصول متعلقها فيه وانما قلنا
 فلانما نافية بين الامور المذكورة ومن غفلس
 عن هذا تحريف الجواب حيث قال ان المطابق لما
 ارسم فيه من حيث تصديقه به صادق وتلك الكواذب

صوابا

Copyright © Saad University